November 2003

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة | 联合国粮食及农业组织 | Food and Agriculture Organization of the United Nations | Organisation des Nations Unies pour l'alimentation et l'agriculture | Organización de las Naciones Unidas para la Agricultura y la Alimentación

البند 4-1 (ب) من مشروع جدول الأعمال المؤقت

هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة

جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

الدورة الثانية

روما، 5-7 /11/ 2003

تعزيز نظم البذور

بيان المحتويات

		الفقرات
1 -	مقدمة	5-1
2 -	نظم البذور	12-6
	أنواع نظم البذور	9-7
	تنظيم البذور العالية الجودة	10
	تحرير تجارة البذور	12-11
3 -	برنامج المنظمة وأنشطتها	16-13
4 -	وضع استراتيجيات لتعزيز نظم البذور: استنتاجات حلقات عمل الخبراء والتوصيات الصادرة عنها	58-17
	السياسة الخاصة بالبذور	40-18
	الجوانب الخاصة بحقوق الملكية الفكرية في نقل التقانات في قطاع البذور	43-41
	الإغاثة في مجال البذور	53-44
	البذور العالية الجودة المعلن عنها	58-54
5-	توجيهات جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية	60-59

1- مقدمة

1- يساهم وجود نظم بذور فعالة في زيادة كميّة البذور العالية الجودة المتوافرة على أنواعها، بما يحقق أكبر قدر من التنوع الحيوي الزراعي ومن الإنتاجية. وفي حالة وقوع كوارث، فإنّ استعادة القدرة على توفير المادة الوراثية التي كانت موجودة سابقاً لا تقلّ أهمية هي الأخرى للمحافظة على سبل عيش المزارعين. وتشكل نظم البذور المحلية محور إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة على مستوى المزرعة على اعتبار أنّ صيانة تلك الموارد وازدياد تنوّع المحاصيل إنما يحصلان في إطار نظم الإنتاج لدى المزارعين. وتستخدم النظم الزراعية التي يكون فيها الإنتاج نشاطاً تجارياً متخصصاً الموارد الوراثية والتقانات الحديثة والتقليدية كمُدخل أساسي من مدخلات تطوير أنواع جديدة. وأشارت البلدان التي وافقت على خطة العمل العالمية لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام في إعلان ليبزيج إلى الحاجة الماسة إلى ربط صيانة تلك الموارد بأوجه استخدامها وإلى تيسير الحصول على الموارد الوراثية والتقانات كخطوة حاسمة باتجاه تحقيق أهداف خطة العمل العالمية[1]. وتعترف هذه الأخيرة بوضوح بأهمية تعزيز نظم البذور على اعتبار ذلك إحدى المجالات الأولى بالعمل التي من شأنها المساهمة في هذه العملية. وترد توصيات محددة بهذا الخصوص في النشاط ذي الأولوية 13 من خطة العمل العالمية "دعم إنتاج البذور وتوزيعها" وفي النشاط ذي الأولوية 3 "مساعدة المزارعين في حالات الكوارث على استعادة نظمهم الزراعية". وتؤثر مجالات نشاط أخرى في خطة العمل العالمية تأثيراً شديداً على تطوير نظم البذور، لا سيما النشاط ذي الأولوية 2 "دعم إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتحسينها في المزرعة" والنشاط ذي الأولوية 11 "تشجيع الزراعة المستدامة بتنويع إنتاج المحاصيل والتوسّع في هذا التنويع" والنشاط ذي الأولوية 14 "إيجاد أسواق جديدة للأصناف المحلية وللمنتجات "الغنيّة التنوّع"".

2- وبعدما أقرّ مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة عام 2001 المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة كصكّ دولي ملزم، اكتسبت خطة العمل العالمية بُعداً إضافياً باعتبارها عنصراً يساهم في تحقيق أهداف المعاهدة. وتعترف المادة 14 من المعاهدة الدولية "بأهمية خطة العمل العالمية المتتابعة لصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام في هذه المعاهدة" و"تعمل الأطراف المتعاقدة على تدعيم تنفيذها الفعّال، بما في ذلك من خلال خطة العمل القطرية، وبحسب ما هو ملائم من خلال التعاون الدولي لتوفير إطار متّسق، ضمن جملة أمور أخرى، لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات (...)".

3- وكانت هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة، وهي الهيئة المسؤولة عن رصد حسن تنفيذ خطة العمل العالمية والتي تعمل كلجنة مؤقتة للمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى أن تدخل حيّز التنفيذ، قد درست في دورتها العادية التاسعة عام 2002 التقارير القطرية عن سير العمل في تنفيذ خطة العمل العالمية. وأفادت البلدان بالإجمال عن انخفاض عدد الأنشطة المخصصة بمجالات النشاط ذي الأولوية المتعلقة بالبذور. إلاّ أنّ تلك البلدان، لا سيما البلدان الأفريقية، شددت على إعطاء أولوية قصوى لتنفيذها، وبالأخصّ النشاط ذي الأولوية 13 "دعم إنتاج البذور وتوزيعها" والعمل ذي الأولوية 3 "مساعدة المزارعين في حالات الكوارث على استعادة نظمهم الزراعية"[2].

[1] الفقرتان 6 و7 من إعلان ليبزيج بشأن صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. 1996.
[2] الفقرات 10 و29 و42 من الوثيقة CGRFA/WG-PGR-1/01/2.

4- وقررت الهيئة أن تبحث جماعة العمل الفنية الحكومية الدولية المعنية بالموارد الوراثية النباتية في اجتماعها الثاني القضايا المتعلقة باستخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من خلال تعزيز صيانة المادة الوراثية وتربية النباتات ونظم إنتاج البذور. وتحضيراً لهذا الاجتماع، وفي إطار عملية التشاور في المنظمة، عقدت المنظمة في مايو/أيار 2003 ثلاث حلقات عمل فنية عن السياسة الخاصة بالبذور، وعمليات الإغاثة الطارئة في مجال البذور، وعن البذور العالية الجودة المعلن عنها. إلاّ أنه لم يتسنَّ للخبراء، نظرا لضيق الوقت، مناقشة القضايا المتعلقة بالحصول على التقانات الخاصة بالبذور ونقلها، بما في ذلك التقانات المحميّة بحقوق الملكية الفكرية، مع أنّ بحثها كان مدرجاً في الأساس على جدول أعمال حلقة العمل عن السياسة الخاصة بالبذور. لكن المنظمة عقدت، في سياق عملية تشاورية موازية عن التقانة الحيوية الزراعية، حلقة عمل للخبراء في يونيو/حزيران 2002 عن تأثير حقوق الملكية الفكرية على الأبحاث في القطاع الرسمي في البلدان النامية، وذلك بهدف التوصل إلى استراتيجيات لتشجيع الشراكات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص وتعزيزها. وترد في هذه الوثيقة أيضاً الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية الصادرة عن حلقة العمل لدراستها من جانب جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية[3]، من دون المساس بالدراسات والمشاورات الأخرى التي قد تراها جماعة العمل ضرورية للمساهمة في هذا النقاش.

5- وتستند هذه الوثيقة إلى نتائج حلقات العمل الأربع وتستعرض نظم البذور والأنشطة السابقة والمخطط لها في المنظمة في مجال البذور والقضايا المتعلقة بالسياسات والتوصيات الموجهة إلى المنظمة وإلى أصحاب الشأن. وقد طُلب إلى جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية إبداء رأيها وملاحظاتها على عدد من القضايا، لا سيما استنتاجات حلقات العمل والتوصيات الصادرة عنها والواردة في هذه الوثيقة.

2- نظم البذور

6- تملك البذور من بين جميع المدخلات الزراعية أكبر قدرة على زيادة الإنتاجية وتعزيز الأمن الغذائي على مستوى المزرعة. وتحدد المواصفات الوراثية للبذور مدى استجابة النباتات للإجهاد وتضع سقفاً للأداء وتؤثّر على إنتاجية المدخلات الأخرى من خلال تمكين النباتات من تحويل نور الشمس والمياه والهواء والتربة والمغذيات الأخرى إلى كتلة حيوية. لكن لسوء الحظ أنّ عدم توافر بذور عالية الجودة من الأصناف الملائمة وبأسعار مقبولة يشكل عائقاً مشتركاً بين المزارعين في مناطق كثيرة من العالم النامي.

أنواع نظم البذور

7- يمكن القول باختصار إنّ نجاح إنتاج البذور وتسليمها في الزراعة الموجهة نحو الأسواق هو نتيجة التفاعل بين العديد من العوامل الفنية والمؤسسية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، ويتطلّب تنسيق الجهود بين مجموعة واسعة من المنظمات. وتعمل عادة نظم البذور الموجهة نحو الأسواق، سواء أكانت نظماً عامة أو خاصة، على شكل "سلسلة"، وتشمل العناصر المساهمة في تحسين الأصناف وإنتاج البذور وتجهيزها وتخزينها وتوزيعها ومراقبة جودة البذور، على شكل إصدار شهادات للبذور في معظم الأحيان. ويشمل هذا النظام المكونات الخاصة، أو التجارية، والعامة على حد سواء. وتخضع نظم البذور هذه في معظم البلدان للأنظمة التي تضعها الحكومات.

[3] يمكن للأعضاء في جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية الحصول على تقارير حلقات العمل كاملة على اعتبارها وثائق إعلامية.

8- وتتميز نظم البذور في زراعة الكفاف بتعقيدها وبصعوبة وصفها نظراً لاختلاف مواصفاتها بين المحاصيل في المزرعة وضمن المحصول الواحد حتى، حيث تُدار الأصناف المحلية والحديثة مثلاً بشكل مختلف[4]. وهي تمتد على نطاق واسع على مستوى المجتمع الزراعي المحلي. وتشمل "دورة" دينامية من الممارسات المكرّسة في الإنتاج المعتاد للمحاصيل. وتنتج البذور عادة على مستوى المزرعة رغم توفير البذور أيضاً عن طريق آليات متنوّعة مثل تبادل البذور أو شرائها في أسواق البذور المحلية. وقد يتم ذلك في حالة عدم وجود المواد الكافية للغرس أو للحصول على أصناف جديدة. أما في نظم البذور على مستوى المجتمع المحلي، فإنّ عملية اختيار الأصناف وإنتاج البذور وتبادل البذور تتمّ ضمن إنتاج المحاصيل والعمليات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الزراعية المحلية[5]. وتتم في معظم الأحيان عمليات إنتاج البذور على مستوى المجتمع المحلي خارج الإطار الذي ترعاه مواصفات إنتاج البذور المنظّمة. بل إنها تتبع المعارف والمواصفات الفنية المحلية والبنى والقواعد الاجتماعية المحلية.

9- وتسعى الأصناف المنتجة بواسطة الزراعة الموجهة نحو الأسواق إلى احترام مواصفات الجودة المطلوبة في الأسواق الدولية. وتقدّر قيمة سوق البذور التجارية في العالم بنحو 30 بليون دولار أمريكي، علماً بأنّ المبادلات الدولية من البذور زادت من 1.4 بليون دولار تقريباً عام 1985 إلى 3.6 بليون دولار أمريكي تقريباً عام 1998[6]. إلا أنّ اعتمادها على بنى أساسية راسخة، والتغطية المحدودة للمحاصيل والتعرّض للخلل، قد حدّ من فعاليتها في البلدان النامية. ويعتبر حالياً نظام البذور على مستوى المجتمع المحلي المصدر الأول للبذور، لا سيما في البلدان النامية. إلا أنه يواجه قيوداً كثيرة: عدم توافر فرص كافية للحصول على الأصناف المحسّنة المتكيّفة مع الظروف المحلية، وعدم كفاية البنى الأساسية لزيادة البذور العالية الجودة، والافتقار إلى القدر الكافي من الرقابة على الجودة والإدارة ما بعد الحصاد وعدم ملاءمة مرافق التخزين. وما زال يتعيّن على العديد من البلدان إيجاد طريقة لتذليل هذه العقبات. لكن لا يتوافر في الوقت الراهن القدر الكافي من المعلومات عن مرونة نظم البذور على مستوى المجتمع المحلي وفعاليتها.

تنظيم البذور العالية الجودة

10- مع أنّ المبادئ الفنية الرامية إلى صيانة النقاوة الوراثية للبذور من خلال عملية التكاثر ومواصفاتها الفنية متشابهة للغاية في مختلف البلدان، فإنّ الشروط القانونية تختلف من بلد إلى آخر ومن محصول إلى آخر. فيتعيّن في بعض البلدان (إلا في ما يتعلق بالخضر في معظم الأحيان) "إصدار شهادات" لدفعات البذور تفيد عن مراعاتها لمواصفات الجودة من جانب إحدى الأجهزة الرسمية. وترد عادة قواعد إصدار الشهادات في قانون قطري للبذور. ولا يجدر في بعض البلدان إصدار شهادات إلا بالنسبة إلى المحاصيل الأساسية للأمن الغذائي. بينما لا يكون إصدار شهادات رسمية تدبيراً إلزامياً في بلدان أخرى ويكون مورد البذور مسؤولاً عن المحافظة على هوية دفعات البذور. وتجدر الإشارة إلى وجود اتجاه على المستويين القطري والدولي باتجاه تفويض كيانات خاصة مهمة التفتيش الميداني وأخذ عينات من البذور واختبار البذور[7]. وتختلف أيضاً مواصفات إصدار الشهادات للبذور رغم وجود مواصفات موافق عليها مثل الخطط الخاصة بالبذور الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية والمتّبعة عادة في التجارة الدولية بالبذور. وتطبّق مناهج

[4] التنوع والإمدادات المحلية والرسمية من البذور في "تشجيع التنوع الحيوي"، 2000، مطبوعات المعاهدة الدولية، C. Almekinders وW. Deboef. الصفحات 219-252.

[5] "نظم البذور المحلية وأهميتها لتحسين إمدادات البذور في البلدان النامية". Almekinders, C. وزملاؤه (1994).

[6] http://www.worlseed.org/statistics.html

[7] البذور في خدمة الإنسانية: زراعة النباتات والبذور والزراعة المستدامة،

دولية أخرى في مجال الإنتاج الداخلي والمحلي من البذور حفاظاً على جودة البذور، ومنها على سبيل المثال مواصفات البذور العالية الجودة المعلن عنها التي أعدتها منظمة الأغذية والزراعة في سياق متابعة المؤتمر الفني المشترك بين المنظمة والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية عن تحسين إنتاج البذور الذي عُقد في نيروبي في كينيا عام 1981 بمشاركة 63 بلداً و14 منظمة دولية[8]. وتستخدم البذور العالية الجودة المعلن عنها بشكل أساسي المنظمات غير الحكومية وعاملو الإغاثة في مجال البذور وكذلك لأغراض مراقبة جودة بذور الأعلاف في بعض البلدان.

تحرير تجارة البذور

11- أعاد عدد من البلدان في السنوات الماضية النظر في سياساتها الخاصة بالبذور في إطار عملية تحرير الاقتصاد الأوسع. والهدف من ذلك هو الحد من مشاركة الحكومة المباشرة في إنتاج البذور وتسويقها وفي تهيئة المناخ السياسي الملائم لتنمية القطاع الخاص بدرجة أكبر من التنوّع، مع تحرير القطاع العام من الخدمات المكلفة. وقد تؤثّر التغييرات الراهنة في قطاع البذور العالمي على نظم البذور القطرية، وعلى حالة الأبحاث "الرسمية في مجال السلع" بالإجمال من دون القدرة على توقع النتائج. وقد لا تنتقل بالضرورة نظم السياسات الخاصة بالبذور بصورة مباشرة من نظام تجارة منظّم إلى نظام تجارة حرّ بالبذور. ويمكن تحرير بعض مكونات السياسات القطرية الخاصة بالبذور والإبقاء على تنظيم بعضها الآخر للمحافظة على المصالح القطرية. وقد خاضت بعض البلدان في العشرين سنة الماضية عمليات تحوّل جذرية ستقودها إلى تحرير نظام السياسات الخاصة بالبذور لديها. ولا تتوافر وثائق كافية عن تلك العمليات ليطّلع عليها المزارعون، بالنسبة إلى الإنتاجية والدخل والإنتاج ومخاطر انتقال الأمراض.

12- ويلاحظ على مستوى العالم ككلّ، في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصادياتها بمرحلة تحوّل، اتجاه إلى خصخصة إنتاج البذور وتجهيزها وتسويقها. وعملية التحوّل هذه عملية معقدة تستغرق بعض الوقت للتكيّف مع القواعد الجديدة. ويؤدي القطاعان العام والخاص دوراً هاماً، وعليهما أن يكمّلا بعضهما البعض لتوفير كافة الخدمات في مجالات تنمية الأصناف وإنتاج البذور ومراقبة الجودة والتوزيع وحماية المستهلك. وكي يحقق النظام أكبر قدر من الفعالية، عليه أن يراعي الأوضاع الفنية والقانونية والاقتصادية في كل بلد ونوع المحاصيل ومرحلة تطوّر نظام البذور[9].

3- برنامج المنظمة وأنشطتها

13- يندرج تطوير نظم البذور وتعزيزها في برنامج المنظمة منذ أكثر من عشرين سنة، وهو من العناصر الرئيسية في أنشطة المنظمة منذ اعتماد خطة العمل العالمية عام 1996. وعقدت المنظمة خمسة اجتماعات إقليمية عن السياسات والبرامج الخاصة بالبذور (في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشمال أفريقيا/الشرق الأدنى، وآسيا/المحيط الهادي، وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وبلدان أوروبا الشرقية سابقاً) في الفترة 1998-2001 بالتعاون مع أصحاب الشأن الإقليميين والقطريين. وكان الغرض من هذه الاجتماعات على وجه التحديد:

- إجراء تقييم شامل ومنسّق لأنشطة تكاثر البذور على المستويين الإقليمي والقطري؛

[8] أنظر الوثيقتين AGP/SIDP/87/6 وAGP/SIDP/81/76 والتقرير عن "مشاورة الخبراء المعنية بنظام البذور العالية الجودة المعلن عنها"، 1989.
[9] أنظر الحاشية 4 أعلاه.

- تقييم الاتجاهات والاحتياجات في مجال إنتاج البذور من حيث اختلاف المحاصيل والأصناف والبنى الأساسية وبناء القدرات؛

- تحديد آليات وضع أطر عمل للسياسات الخاصة بالبذور في مختلف البلدان؛

- تحديد الاحتياجات الأولى بالبرامج القطرية وشبه الإقليمية والإقليمية بما يتماشى وخطة العمل العالمية.

14- أضيفت عناصر جديدة للبحث إثر العملية التشاورية الواسعة النطاق هذه. وشددت الاستنتاجات الرئيسية على النقاط التالية:

- تشكل التغيرات المستجدة في أحوال الأسواق العالمية وتقانات المعلومات الحديثة قوة دفع جديدة في سياق العمل؛

- يعتبر تعزيز التكامل بين مختلف أنظمة البذور عنصراً أساسياً ليحصل المزارعون على فرص جديدة للتغلّب على المشاكل البنيوية، بما في ذلك الحصول على التقانات الحديثة والتعليم في المناطق الريفية وتدريب المزارعين؛

- لا بد من تدعيم المؤسسات المحلية والإقليمية ومن إقامة تحالفات وثيقة بين مختلف أصحاب الشأن كي يستفيد منها المزارعون على النطاقين الصغير والمتوسط؛

- من الضروري توفير مناخ مؤاتٍ لتنمية أسواق البذور على الصعيدين القطري والإقليمي، على أن يتضمّن تدابير تشجيعية للمشاريع الريفية الصغيرة الحجم.

15- وأُقيمت مجموعة شبكات إقليمية للبذور شكّلت منتديات إقليمية للبحث وإعطاء توجيهات فنية للبلدان بهذا الصدد. وتتولى الهيئة حالياً تقييم المحتويات والاستدامة على المدى الطويل والخدمات التي تقدمها الشبكات من أجل التشجيع على تطبيق المادة 16 من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة بشأن الشبكات الدولية والمادة 6 بشأن الاستخدام المستدام للموارد الوراثية النباتية.

16- وأعادت المنظمة النظر في خطتها المتوسطة الأجل للفترة 2004-2009 بحيث قامت بتعزيز أنشطة دعم نظم البذور في البلدان النامية في ظل إدماجها بشكل أفضل ضمن خطط وبرامج الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وإقامة تحالف واسع النطاق مع أصحاب الشأن المعنيين، وذلك على ضوء نتائج الاجتماعات الإقليمية، وتوصيات جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية، وخطة العمل العالمية والمعاهدة الدولية. وجرى إعداد كيان برامجي جديد عن "صيانة الموارد الوراثية النباتية واستخدامها المستدام، بما في ذلك بواسطة التقانة الحيوية وتنمية قطاع البذور". وتختصر النتائج الرئيسية المرجوة منها فيما يلي:

- دعم إدارة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتبادلها وتحسينها على مستوى المزرعة وتمكين النظم القطرية للبذور من ضمان التكامل بين النظم العامة والخاصة؛

- تحسين أطر العمل التنظيمية وتوحيدها بالنسبة إلى الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والبذور والإفراج عن الأصناف؛

- إيلاء العناية اللازمة للبذور وللموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في سياق التأهّب للكوارث والإغاثة وإعادة التأهيل؛

- زيادة فرص الحصول على التقانات ذات الصلة بالبذور وبالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ونقلها، بما في ذلك التقانة الحيوية.

4- وضع استراتيجيات لتعزيز نظم البذور: استنتاجات حلقات عمل الخبراء والتوصيات الصادرة عنها

17- سعياً من منظمة الأغذية والزراعة إلى تحديد الاستراتيجيات الملائمة لتحقيق النتائج المنصوص عليها في الخطة المتوسطة الأجل للفترة 2004-2009، قامت بتنظيم سلسلة حلقات عمل للخبراء بشأن السياسات الخاصة بالبذور والإغاثة في مجال البذور، وتحديث مواصفات البذور العالية الجودة المعلن عنها. وكما ورد في مقدمة هذه الوثيقة، لم تتسنَّ للخبراء مناقشة القضايا المتعلقة بالحصول على التقانات وبنقلها نظراً لضيق الوقت. لكن المنظمة أطلقت أيضاً العام الفائت عملية تشاورية عن وقع حقوق الملكية الفكرية في الأبحاث في مجال التقانة الحيوية في القطاع الزراعي في البلدان النامية، وذلك في محاولة منها تحديد الاستراتيجيات الآيلة إلى توثيق الشراكات بين القطاعين العام والخاص في البلدان النامية والمتقدمة على السواء في هذا المجال. ويشمل البحث إذاً الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها حلقة العمل لما لمناقشتها من أهمية بالنسبة لنظم البذور. وفي ما يلي الاستنتاجات والتوصيات المذكورة.

السياسة الخاصة بالبذور

اعتبارات عامة

18- ينبغي إدراج تطوير السياسات القطرية الخاصة بالبذور في إطار تطوير السياسات الزراعية الأوسع، مع المحافظة على التفاعل والاتساق مع السياسات البيئية والتجارية والاجتماعية والاقتصادية على المستويات القطرية والإقليمية والدولية.

19- ويجب أن تساهم السياسات الخاصة بالبذور في زيادة فرص الحصول على بذور عالية الجودة بالنسبة لعدد كبير من الأصناف والمحاصيل التي جرى تكييفها، وذلك بهدف زيادة الإنتاجية وضمان الاستدامة. وقد يستدعي تحقيق هذه الأهداف اتخاذ تدابير أخرى أيضاً.

دور القطاعين العام والخاص في نظم البذور

20- يلعب القطاعان العام والخاص دوراً دينامياً مكمّلاً في نظم البذور. فتطوير السياسات والأنظمة هي من صلاحيات القطاع العام. بينما يجوز للقطاع العام أو لأي جهاز من الأجهزة الخاصة المرخّص لها رسمياً تولي شؤون إصدار الشهادات. كما يتدخّل القطاع العام في تعزيز بناء قدرات المزارعين، لا سيما بالنسبة لإنتاج البذور على نطاق ضيّق وبرامج تربية المحاصيل التي تهمّ المناطق المهمّشة ذات الأهمية التجارية المحدودة، خاصة في حالة عدم وجود قوى سوق أخرى لتأدية هذا الدور.

21- وقد تكون نماذج مختلفة فعّالة في حالات مختلفة. وفي ما يتعلق بتطوير السياسات، يتعيّن على كل بلد اختيار الجهة المناسبة لتأدية دور معيّن وإقامة نظام بذور فعّال. وقد يختلف توزيع الأدوار المحددة من بلد إلى آخر بحسب الأوضاع فيها والاحتياجات، وحتى بين الأنواع. لكن ينبغي دائماً تشجيع مشاركة منظمات المزارعين والقطاع الخاص.

22- ويتعيّن على البلدان التي تمرّ بمرحلة تحوّل من حيث تحرير نظم البذور وخصخصتها، أن تفعل ذلك من منظار التخطيط الطويل الأمد. على أن يشارك جميع أصحاب الشأن في العملية، وأن تكون هناك فترات انتقالية وأطر زمنية كافية كي يتسنى لمختلف الفاعلين التكيّف مع الأوضاع المستجدة. وسيشكل بناء القدرات وتبادل المعلومات عاملين أساسيين لتيسير هذه العملية.

23- وتفترض إقامة شراكات فعالة بين القطاعين الخاص والعام السعي إلى بلوغ أهداف مشتركة.

24- ويمكن إقامة شراكات كلما كان الشركاء يؤدون دوراً مكمّلاً لتحقيق هدف مشترك من دون قيام منافسة بينهم.

التكامل بين نظم البذور/إقامة روابط مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة

25- يتعيّن على السياسات الخاصة بالبذور أن تشجّع المنافسة النزيهة وأن تسهّل التنسيق بين نظم البذور في ظلّ تشجيع التنوع في الأسواق لزيادة الخيارات المتاحة للمزارعين. ولا بد من وجود أسواق فعّالة ومتنوعة للمنتجات لترويج تنمية أسواق البذور وزيادة فرص حصول المزارعين على بذور عالية الجودة من مجموعة واسعة من المحاصيل والأصناف. ويساهم تنسيق التدخلات – مثلاً من خلال اتباع السياسات المناسبة وتنمية البنى الأساسية وتأمين المعلومات عن الأسواق – في بلوغ الأهداف المرجوّة. كما يتعيّن على السياسات الخاصة بالبذور تشجيع صيانة التنوع الحيوي الزراعي من خلال استخدامها.

26- ويفترض تعزيز الروابط بين مختلف نظم البذور اعتماد القواعد المناسبة حفاظاً على "صحة" نظام البذور، مع مراعاة التنافس النزيه وإجراءات أكثر مرونة للإفراج عن الأصناف، بما يتيح تعايش جميع نظم البذور الخاصة بمحاصيل معينة على المستوى المحلي.

27- وأثبتت تدخلات الإغاثة جدواها في مجال البذور، مثل قسائم البذور، ومعارض البذور، ومخزونات المحافظة على أمن البذور على مستوى المجتمع المحلي، على اعتبارها آليات مفيدة للحصول على البذور ولإعادة تأهيل إمدادات البذور في أعقاب حدوث كوارث في العديد من البلدان. ويمكن البحث في إمكانية تطبيق هذه الأساليب بشكل تدريجي في حالات طوارئ البذور كآلية إضافية لتشجيع تنمية أسواق البذور من دون إحداث أي خلل في ترتيبات السوق والروابط الاجتماعية والثقافية القائمة. ويرد في قسم تالٍ من هذه الوثيقة بحث مفصّل لاستراتيجيات الإغاثة في مجال البذور.

تحسين القواعد والأنظمة الخاصة بالبذور

28- يجب أن يتمّ تطوير التشريعات القطرية الخاصة بالبذور وتعديلها في إطار عملية تطوير للسياسات القطرية تراعي الاحتياجات المحلية والقطرية والدولية في البلد المعني. وقد يكون ذلك

من خلال تطوير أسواق متنوّعة للبذور ونظم جيّدة لمراقبة الجودة وتشريعات خاصة بحقوق الملكية الفكرية.

29- ويصعب أحياناً على البلدان، لا سيما النامية منها، تطبيق تشريعاتها القطرية. وفي حين يجدر التنبّه إلى الاحتياجات القطرية لبناء القدرات عند تحديث الأنظمة الخاصة بالبذور ووضعها، يمكن مواصلة الاستعانة بالأساليب الإقليمية لملء هذا الفراغ.

30- وتختلف النماذج المتّبعة للإفراج عن الأصناف وتتراوح فيها مستويات التدخل الرسمي. وينبغي وضع أنظمة في هذا المجال بمشاركة كافة الفاعلين المعنيين في مختلف النظم، مع الحرص على استقلالية الأجهزة في مختلف مراحل عملية التنظيم.

نحو تحقيق الاتساق بين الأطر التنظيمية للبذور

31- لا بد من اتباع أساليب مشتركة لتيسير انتقال البذور بين البلدان. لكن لا بد من اتساق التشريعات القطرية التي تعالج مختلف جوانب إمدادات البذور من أجل تحقيق أهداف السياسات القطرية.

32- ويجدر إيلاء عناية خاصة لتوحيد شروط الصحة النباتية بما يتّفق والخطوط التوجيهية الصادرة عن الاتفاقية الدولية لوقاية النباتات، فضلاً عن آليات الإفراج عن الأصناف. لكن هذا لا ينفي الحاجة إلى بذل جهود محددة بما في ذلك لإصدار الشهادات للبذور والشروط الجمركية.

33- ويفترض العمل الواقعي توحيد المواصفات الفنية والإجراءات والاتساق بين الأنظمة الخاصة بالبذور، بما في ذلك من خلال الاعتراف المتبادل، لا سيما على المستوى الإقليمي.

34- ومن المعايير التي يمكن التنبّه إليها عند إطلاق أساليب إقليمية: التكتلات التجارية، وإقامة شبكات علمية وللأبحاث فعّالة، ووجود أوجه تشابه مناخية وزراعية وأيكولوجية، واستفادة جميع البلدان المشاركة في العملية.

35- وإنّ الجمعيات المعنية بالبذور مؤهّلة للعب دور هام لتيسير الاتساق بين القواعد والأنظمة الخاصة بالبذور ولتيسير الحوار بين أصحاب الشأن على المستويين القطري والإقليمي. ويكون هذا أسهل في حال وجود صناعات خاصة بالبذور في البلد المعني.

توصيات بالعمل للمنظمة

36- بإمكان المنظمة المساعدة على تحديد الفرص المتاحة لإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص بالنسبة إلى نظم البذور.

37- وباستطاعة المنظمة أن تلعب دوراً في تشجيع العمليات التشاركية لإقامة أطر عمل تنظيمية للبذور ومساعدة البلدان على تكييف أنظمتها مع احتياجاتها ومع قدراتها المحلية بما يتماشى وسياساتها القطرية الخاصة بالبذور. كما تلعب المنظمة دوراً في جمع المعلومات عن النماذج التنظيمية للبذور المتوافرة في مختلف البلدان ولتقديم عدة خيارات لها.

38- وبإمكان المنظمة أيضاً أن تسهّل المراحل الانتقالية في تطوير السياسات من خلال المساعدة على جمع التجارب المتراكمة وتبادلها، بما في ذلك أفضل الممارسات ودراسات الحالات القطرية التي تبرز فيها العمليات الانتقالية في البلدان النامية.

39- وتستطيع المنظمة أن تلعب دور منتدى للنقاش بشأن اتساق قضايا تنظيم البذور بما يسهّل انتقال البذور من بلد إلى آخر ويحفّز الإرادة السياسية، في ظل استخدام أساليب تشاركية. ويمكن المنظمة أيضاً في هذا الصدد جمع ما توافر من دراسات حالات ونشرها. كما يساهم عمل مراكز الجماعة الاستشارية والجامعات والنظم القطرية للبحوث الزراعية في هذه العملية مع التركيز بنوع خاص على تحليل التكلفة/الفائدة ومساعدة البلدان على تنمية قدراتها المؤسسية.

40- وقد تكون آلية رصد تنفيذ خطة العمل العالمية مفيدة للغاية لجمع المعلومات القطرية ذات الصلة من عدد كبير من أصحاب الشأن. كما يمكن أن تساهم المعلومات التي يتم جمعها في توفير معلومات ملموسة أكثر عن نظم البذور ومفيدة لإعداد الإصدار الثاني من التقرير العالمي عن حالة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. ويمكن توزيعها أيضاً عن طريق النظام العالمي للمعلومات الذي نصت عليه المادة 17 من المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة و/أو النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الموارد الوراثية النباتية.

الجوانب الخاصة بحقوق الملكية الفكرية في نقل التقانات في قطاع البذور

41- صرّحت البلدان المجتمعة في ليبزيج أنّ "الانتفاع بالموارد الوراثية والتقانات، وتقاسمها، أساسيان للأمن الغذائي العالمي ولتلبية الاحتياجات الغذائية وغيرها للأعداد المتزايدة من سكان العالم، ولا بد من تيسيرهما. وينبغي أن تتوافر هذه التقانات للبلدان النامية واقتسامها معها بشروط عادلة ومواتية للغاية، بما في ذلك الشروط التيسيرية والتفضيلية حسبما يتفق على ذلك بين جميع الأطراف في هذه العملية. وينبغي توفير التقانة التي تخضع لحقوق براءات الاختراع والملكية الفكرية بشروط تعترف وتتسق مع الحماية الكافية الفعالة لحقوق الملكية الفكرية."[10]

42- وتعلّق أهمية بالغة في قطاع البذور على الحصول على التقانات المحمية ذات الصلة وعلى معدات التناسل المحمية أيضاً لتربية المزيد من الأصناف. وقد طرحت هذه القضايا وغيرها من القضايا ذات الصلة بحقوق الملكية الفكرية على جدول البحث في الاجتماع المعني بالسياسات الخاصة بالبذور. إلا أنّ ضيق الوقت لم يسمح بمناقشتها. وفي يونيو/حزيران 2002، عقدت منظمة الأغذية والزراعة، بالتعاون مع جامعة تور فيرغاتا، حلقة عمل للخبراء بشأن "*الأبحاث الزراعية الرسمية: وقع حقوق الملكية الفكرية المتصلة بالتقانة الحيوية في البلدان النامية*" بمشاركة خبراء من البلدان النامية حيث تنفّذ برامج قائمة على التقانة الحيوية على نطاق كبير ومتوسط وصغير ومن البلدان المتقدمة والمنظمات الدولية ومؤسسات القطاع الخاص والمجتمع المدني. وقد اندرج ذلك ضمن عملية تشاورية محددة في مجال التقانة الحيوية الزراعية وفي محاولة لتحديد العناصر الآيلة إلى تشجيع قيام شراكات بين مؤسسات القطاعين العام والخاص وتعزيزها. وبالنظر إلى جدوى المعلومات بالنسبة للقضايا المطروحة في هذه الوثيقة ومن دون نفي الحاجة إلى إجراء دراسات محددة أو مشاورات أخرى في سياق أوسع بشأن الحصول على التقانات في قطاع البذور ونقلها، ترد في ما يلي استنتاجات حلقة العمل والتوصيات الصادرة عنها لدراستها من جانب جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية.

[10] الفقرة 7 من إعلان ليبزيج بشأن صيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام. 1996.

- يؤدي تعقيد القضية عامة وعدم امتلاك مؤسسات الأبحاث الوعي والخبرة الكافيتين لوضع تشريعات خاصة بحقوق الملكية الفكرية وإدارتها، إلى تضييق هامش المفاوضات مع حاملي حقوق الملكية الفكرية.
- شكّلت تجزئة الاختصاصات والتباين في وجهات نظر مختلف أصحاب الشأن عائقاً هاماً أمام التوصّل إلى سياسات متّسقة ليس فقط بالنسبة إلى حقوق الملكية الفكرية بل أيضاً في مجالات تنظيمية أخرى تتعلّق بمنتجات التقانة الحيوية.

- ليس وضع استراتيجية تفاوض للحصول على تقانة أو منتوج معيّن مهمة سهلة كونه يتطلّب مهارات ومعارف معيّنة لتحديد شروط المفاوضات مع حامل الحقوق والتوقيت الصحيح لبدئها.

- أشار بعض الخبراء إلى أنّ إقامة تحالفات استراتيجية مع القطاع الخاص للتفاوض بشأن حزم تسويق على نطاق واسع يمكن أن يشمل الجوانب الخاصة بحقوق الملكية الفكرية وأن يبني أيضاً القدرة على إطلاق مشاريع الأبحاث التطبيقية في مجال التقانة الحيوية من أجل سدّ تلك الفجوة.

- أشار المشاركون أيضاً إلى وجوب توفير المعلومات فوراً عن حقوق الملكية الفكرية والرخص وحريّة العمل بالنسبة إلى التقانات المساعِدة مثل المحفّزات الرئيسية والجينات والأدوات المستخدمة في التحويل الوراثي وسواها.

43- أما القضايا الرئيسية التي شملها البحث فهي:

- وجوب جرد وتحليل الأصول الفكرية على المستوى المؤسسي كخطوة أساسية لتحديد هامش الحرية الفعلية للعمل والمزايا اللازمة بشكل أفضل. ومن الضروري عدم إعطاء أهمية مبالغة لأصول الملكية الفكرية بما أنّ الطلب الفعلي هو من يحدد قيمتها؛

- وجوب مناقشة الحصول على تقانة محميّة أو منتج وسيط لازم لإحدى برامج الأبحاث قبل التوصّل إلى النتيجة النهائية؛

- أهمية فهم حريّة العمل بوضوح بالنسبة إلى كل اختراع محمي؛

- إقامة شراكات مع القطاع الخاص والمؤسسات والشركات العامة على اعتبارها جزءاً أساسياً في أي استراتيجية تفاوض ناجحة؛

- الحاجة الماسة إلى الاستثمار في القدرات البشرية للتوصّل إلى فريق مدرّب متخصص على المستوى المؤسسي يتولى التعامل مع قضايا حقوق الملكية الفكرية؛

- ضرورة التشجيع على تنمية مشاريع الأعمال وإمكانية إعطاء حوافز للباحثين في مجال التنمية التجارية (قد تكون تلك الحوافز على شكل تقدّم وظيفي أو عائدات مالية أو ما شابه)؛ لكنّ بعض الخبراء أشاروا إلى أنّ التركيبة المؤسسية لا تسمح في بعض البلدان بإعطاء هذا النوع من الحوافز المحلية بسبب وجود بنية مركزيّة؛

- فائدة اتفاقات نقل المعدات عند التفاوض بشأن الاستخدام التجاري لنتائج الأبحاث وتخفيض التكاليف إلى حدها الأدنى وتيسير إجراء الأبحاث.

التوصيات الموجهة إلى المنظمة وإلى أصحاب الشأن

- على المستوى القطري، ينبغي اتباع أسلوب متعدد أصحاب الشأن لوضع استراتيجية خاصة بالتقانة الحيوية؛

- أبدت جميع البلدان حاجتها إلى المساعدة الفنية لإدارة المعارف المتوافرة عن الملكية. ويمكن تحديد مجالات تدريب متخصصة أخرى عن حقوق الملكية الفكرية ينبغي ملؤها وإضافتها عند تحديد مبادرات التدريب؛

- شكّل التوصل إلى استراتيجية لإدارة حرية العمل المحيط باختراعات محميّة حاجة ماسة؛

- ينبغي التعمّق أكثر في بحث إمكانية إقامة شبكة من السياسات الخاصة بالتقانة الحيوية مع التركيز بالدرجة الأولى على قضايا حقوق الملكية الفكرية. ووافق المشاركون على إبداء تعليقات مفصّلة أكثر فور توافر تقرير الاجتماع؛

- من شأن المبادرات الإقليمية لإدارة قضايا حقوق الملكية الفكرية بصورة جماعية أن تساهم إلى حد كبير في تيسير الأبحاث في مجال التقانة الحيوية. وقد جرى التشديد على دور الميسِّر الذي يمكن المنظمة أن تضطلع به؛

- ينبغي دعم المبادرات الرامية إلى تيسير توافر المعلومات عن حالة ملكية التقانات والمنتجات، بما في ذلك بنوع خاص العمل بشكل دوري على إصدار وثيقة عن حالة ملكيّة التقانات والمنتجات المساعِدة الرئيسية.

الإغاثة في مجال البذور

44- تهدف أنشطة الإغاثة في مجال البذور بالإجمال إلى المساهمة في الأمن الغذائي وفي تأمين سبل العيش من خلال الحرص على حصول المزارعين، لا سيما الأشد عرضة للمشاكل، على بذور (مواد الغرس) ذات جودة مناسبة. لكنّ هذا لا يعني بالضرورة وجوب توفير البذور من الخارج. بل يكون التركيز على تيسير حصول المزارعين على البذور من خلال التوزيع المباشر أو بطرق أخرى. وينبغي أن تندرج الإغاثة في مجال البذور في الإطار الأوسع لدعم الأمن الغذائي وتأمين سبل العيش.

45- ويجدر بأنشطة الإغاثة في مجال البذور أن: (أ) تلبي الاحتياجات المباشرة للمزارعين للحصول على مواد الغرس و(ب) المساهمة في استعادة النظم الزراعية أو إعادة تأهيلها أو تحسينها على المدى الطويل. ويفترض بالإغاثة في مجال البذور أن تحدّ من التبعيّة للمعونة الغذائية المتكررة من خلال دعم إنتاج الأغذية.

46- وتندرج هذه الأهداف ضمن هدفين أوسع نطاقاً يقضيان بتعزيز الأمن الغذائي وتأمين سبل العيش، بما يتفق والأهداف الأوسع المكرّسة في الهدف الاستراتيجي 3أ لدى المنظمة: "التأهب لحالات الطوارئ الغذائية والزراعة والاستجابة الفعالة والمستدامة لها". كما ترد توصيات محددة

في النشاط ذي الأولوية 3 من خطة العمل العالمية "مساعدة المزارعين في حالات الكوارث على استعادة نظمهم الزراعية".

47- ووافق المشاركون في حلقة عمل الخبراء على الهدف العام لعمليات الإغاثة في مجال البذور، وأوصوا باتباع المبادئ التوجيهية التالية:

(أ) يجب أن ترتكز أية قرارات بشأن الإغاثة في مجال البذور على تقييم القدرات، وأن يكون هذا التقييم الموجّه لاختيار عمليات التدخل المناسبة. ويجب أن يكون تقييم الاحتياجات شاملاً وأن يُدرج أمن البذور في سياق تأمين سبل العيش؛

(ب) يجب أن تراعي التدخلات في حالات الإغاثة في مجال البذور السياق المعني (فقد تستدعي مثلاً الأزمة الناجمة عن الجفاف اتخاذ تدابير مختلفة تماماً عن الأزمة الناجمة عن الحرب). ويفترض بالإغاثة في مجال البذور أن تحدّ من التبعيّة للمعونة الغذائية المتكررة من خلال دعم إنتاج الأغذية؛

(ج) يجدر بأنشطة الإغاثة في مجال البذور أن: (أ) تكون فعالة وأن تؤدي فوراً إلى تيسير الحصول على مواد الغرس المناسبة و(ب) تساهم في استعادة النظم الزراعية أو إعادة تأهيلها أو تحسينها على المدى الطويل؛

(د) ينبغي في أفضل الظروف أن تدرج في التدخلات الخاصة بالبذور منذ البداية. ولا يجدر بالمعونة من البذور كحد أدنى أن تلحق أي أذى بنظم الزراعة. لذا يجب أن تساند أنشطة الإغاثة في حالات الطوارئ تطوير نظم البذور المحلية، في أفضل الظروف، من خلال مراعاة الاحتياجات الطويلة الأمد عند تصميم المشروع؛

(هـ) يجب أن تقوم أنشطة الإغاثة في مجال البذور على فهم وثيق لكافة استخدامات نظم البذور من جانب المزارعين ودورها في دعم سبل العيش. ويكون النظام المحلي أهمّ عادة بالنسبة إلى أمن البذور لدى المزارعين، وتبيّن أنه مرن بما فيه الكفاية. ويكون التركيز عادة في حالات الطوارئ، بحسب الظروف، على مواصلة العمل في نظام البذور المحلي. وتتمثل إحدى المشاكل العملية في عدم فهم نظم البذور بالقدر الكافي في معظم الأحيان، خاصة في حالات الطوارئ. لذا يجدر التشديد أكثر على فهم نظم البذور ودورها في دعم سبل العيش وتقييم الاحتياجات؛

(و) يجب أن تسهّل تدخلات الإغاثة في مجال البذور على المزارعين اختيار المحاصيل والأصناف. ويفترض بتدخلات الإغاثة في مجال البذور أن تسعى إلى تحسين جودة البذور أو على الأقلّ إلى المحافظة عليها وأن تحاول تيسير النفاذ إلى المحاصيل والأصناف الملائمة للظروف البيئية ولاحتياجات المزارعين، بما فيها الاحتياجات التغذوية؛

(ز) يجب أن يشكل الرصد والتقييم جزءاً أساسياً في جميع تدخلات الإغاثة في مجال البذور لتيسير التعلّم عن طريق الممارسة وبالتالي تحسين التدخلات اللاحقة؛

(ح) يجب إنشاء نظام معلومات لتحسين التعلّم المؤسسي وليكون مستودعاً للمعلومات المكتسبة من التجارب المتراكمة؛ على أن يُضفى قدر الإمكان الطابع المؤسسي على هذا النوع من نظم المعلومات على المستوى القطري؛

(ط) يجب أن يلحظ تصميم عملية التدخل استراتيجية للانتقال من الاستجابة المباشرة لحالة الطوارئ إلى مرحلة بناء القدرات أو التنمية.

48- ولهذه المبادئ التي أيّدتها جماعة التنسيق في حالات الطوارئ في المنظمة انعكاسات هامة بالنسبة للمنظمة من حيث صياغة وثائق المشاريع بما في ذلك تقييم الاحتياجات. وستساعد الخطوط التوجيهية بشأن تقييم الاحتياجات ونموذج الإغاثة في مجال البذور، وهما قيد الإعداد حالياً، واضعي المشاريع على تأدية مهمتهم.

الإجراءات الموصى بها للمنظمة

49- لا تتولى منظمة الأغذية والزراعة تنفيذ المعونة الغذائية، بل إنها تجري عمليات تقييم للإمدادات الغذائية بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي. وتنفّذ المنظمة المعونة من البذور وغيرها من التدخلات الرامية إلى زيادة الإنتاجية الزراعية، رغم قدرتها المحدودة على تقييم الحاجة إلى هذا النوع من التدخلات. واقتُرح توسيع نطاق النظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة ونظام المعلومات عن انعدام الأمن الغذائي والتعرض لنقص الأغذية ورسم الخرائط ذات الصلة ليشمل تقييم الاحتياجات المتصلة بأمن البذور والجوانب الأخرى للإنتاجية الزراعية. وقد تلعب أيضاً بنوك الجينات خارج موقعها الطبيعي دوراً هاماً لتوفير البذور في حال فقدانها في أعقاب الكوارث. وينبغي ربط المعلومات الخاصة بالبذور في النظام العالمي للمعلومات والإنذار المبكر بشأن الموارد الوراثية النباتية بالنظام العالمي للإعلام والإنذار المبكر عن الأغذية والزراعة.

50- وينبغي إيلاء عناية أكبر لإدارة المعلومات الخاصة بعمليات الإغاثة في حالات الطوارئ في المنظمة لتسهيل التعلّم عن طريق الممارسة. وتستوجب عمليات تقييم الاحتياجات وتصميم عمليات الطوارئ اتباع أسلوب مشترك بين الاختصاصات والاعتماد بقدر أكبر على البيانات والخبرات المتوافرة لدى مختلف مصالح المنظمة وفي المؤسسات الأخرى.

51- ويجب إعادة النظر في الإجراءات الإدارية، بما في ذلك إجراءات الشراء، لتيسير عمليات الطوارئ وإتاحة المجال للأساليب المبتكرة.

52- ويتعيّن على المنظمة حمل شركائها على إيلاء عناية أكبر للتأهّب لحالات الطوارئ، بما في ذلك تحديد مواصفات نظم البذور أو عمليات التقييم الأساسية لأمن البذور في البلدان الأشد عرضة للكوارث. هذا بالإضافة إلى البحث في سبل اللجوء أكثر فأكثر إلى معارض وقسائم البذور بالاعتماد، من بين أمور أخرى، على خبرة المنظمة في التوسّع في نشر المدارس الحقليّة للمزارعين.

53- واعترفت حلقة العمل بوجود فرص عديدة لتعزيز الشراكات بين منظمة الأغذية والزراعة والمنظمات الأخرى. ويتعيّن على المنظمة العمل بشكل أوثق مع المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المحلية من أجل تنفيذ المشاريع وتشجيع قيام عملية تعلّم بالاتجاهين بين المنظمات

غير الحكومية ومنظمة الأغذية والزراعة. كما يجدر الاعتراف بقدر أكبر بمساهمات المنظمات غير الحكومية.

البذور العالية الجودة المعلن عنها

54- وافق الخبراء الفنيون على ضرورة التنبه بشكل خاص إلى النقاط التالية وذلك في إطار متابعة ما قامت به المنظمة من أعمال في السابق في مجال البذور العالية الجودة[11]، وللنظر في المستجدات الفنية:

(أ) يجب تحديد المستخدمين المحتملين للبذور العالية الجودة المعلن عنها بشكل واضح، وسبل القيام بذلك، بما يعود بالنفع على نظام البذور، وفي نهاية المطاف على المزارعين الذين خصص لهم ذلك النظام؛

(ب) يجب أن يكون الهدف النهائي للبذور العالية الجودة تيسير تأمين بذور عالية الجودة للمزارعين؛

(ج) شهد ضمان جودة البذور تغيرات في البلدان النامية. وأشير إلى أنّ البذور العالية الجودة المعلن عنها هي أفيد اليوم مبدئياً نظراً إلى التنوّع الحاصل في نظام البذور ومصادرها في العديد من البلدان من أجل تيسير مشاركة المزيد من مقدمي الإمدادات على اختلافهم لتأمين البذور للمزارعين؛

(د) قد تشكّل البذور العالية الجودة المعلن عنها نظاماً بديلاً مفيداً جداً عن إصدار الشهادات المعتادة للبذور، خاصة بالنسبة إلى المحاصيل، التي لا يشملها قطاع البذور التجارية. كما تساهم في ابتكار مناهج جديدة لتطوير أصناف مبتكرة مثل المشاركة في اختيار الأصناف؛

(هـ) تتسم البذور العالية الجودة المعلن عنها بفائدة كبيرة بالنسبة إلى حركة البذور داخل البلد الواحد وعبر الحدود. وينبغي ترويجها في المبادرات الشبه إقليمية من باب الحرص مثلاً على الاتساق بين القواعد والأنظمة الخاصة بالبذور؛

(و) يتعيّن الاستفادة من الفرص التي تتيحها البذور العالية الجودة المعلن عنها لتطبيق مراقبة الجودة على بذور أنواع المحاصيل التي لا يشملها حالياً قطاع البذور الخاص.

الإجراءات الموصى بها للمنظمة

55- يتعيّن على منظمة الأغذية والزراعة وضع اللمسات الأخيرة على الطبعة المعدّلة من الوثيقة الصادرة عنها بشأن البذور العالية الجودة المعلن عنها، مع إضافة محاصيل جديدة والمواصفات المعدّلة للبذور.

[11] أنظر الحاشية 8 للحصول على معلومات مرجعية في البذور العالية الجودة.

56- ويتعيّن على المنظمة اتخاذ التدابير اللازمة لترويج تطبيق نظام البذور العالية الجودة المعلن عنها على مستوى العالم ككلّ، لا سيما في البلدان النامية حيث لا توجد نظم لمراقبة الجودة.

57- وينبغي نشر البذور العالية الجودة المعلن عنها على أوسع نطاق ممكن باستخدام مختلف الطرق بما في ذلك الإنترنت.

58- ويتعيّن على المنظمة عقد مشاورة أخرى للخبراء لإصدار دليل يغطي القضايا الخاصة بنظام مراقبة جودة المحاصيل المستنسخة (غير التناسلية).

5- توجيهات جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية

59- تمتاز نظم البذور بديناميتها وبتعقيدها وبارتباطها الوثيق بصيانة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وباستخدامها، لا سيما على مستوى المزرعة. وتتضمّن هذه الوثيقة موجزاً عن الاستنتاجات والتوصيات التي آلت إليها عملية تشاورية واسعة النطاق ترمي إلى تعزيز نظم البذور كوسيلة لتحقيق أهداف خطة العمل العالمية والمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

60- وطُلب إلى جماعة العمل المعنية بالموارد الوراثية النباتية إبداء تعليقاتها واقتراحاتها ومراجعة كل استنتاجات وتوصيات حلقة عمل الخبراء المبيّنة في القسم الرابع من الوثيقة أو جزء منها وإقرارها عند المقتضى تمهيداً لموافقة الهيئة عليها